



الفصل السادس

العسكر والسلطة والديكتاتوريات



الفصل السادس

لا بدّ لنا، ونحن ننكبّ على دراسة هذا الموضوع الدقيق من أن نسجل بعض الحقائق التاريخية التي تمهدّ لكلّ طرح علمي نظري:

أ - عام ١٩٥٨، بدأ عصر الشهابية في إطار منطقة متميّزة بأنظمتها الكلية المطلقة. فمن ملكية إلى إمارة إلى رئاسات دiktatorية مقنعة بأسماء ومفاهيم تمويهية (جمهوريات، انتخابات، استفتاءات).

ب - جاءت، وفي طليعة مهماتها وأدوارها معالجة الإنقسامات الدموية والبلبلة الوطنية الحاصلة على كلّ صعيد. هذا، بالإضافة إلى إعادة الإعتبار لمركز قيادة الوطن اللبناني: رئاسة الجمهورية التي طالتها سهام التشكيك والطعن والإتهام وحتى نيران المقتلين. كان عليها أن تنقل رئاسة الجمهورية من متراس الفريق إلى منصة حكم الحكم.

ج - الشهابية قيادة وصلت السلطة عن طريق الانتخاب (إجماع).

د - قيادة لها ملامح وجذور عسكرية. فملاحمها الولاء قائد الجيش وجذورها تعود إلى تأسيس الجيش اللبناني. ولا بدّ من الإشارة هنا إلى أن القائد فؤاد شهاب لم يكن مجرّد قائد عُيْن صدفة أو عن طريق المساقمات والضغوط، بل إن علاقته بالجيش اللبناني كانت علاقة أبوة بحكم كونه مؤسّس الجيش، مما وفر له تأييداً وولاء مطلقين في صفوفه.

ه - بالإضافة إلى الولاء العسكري، كانت الشهابية تستقطب دعماً سياسياً نادراً وأكثرية برلمانية مستمرة. فأهم أقطاب السياسة اللبنانية كانوا من مواليها.

و - على الصعيد الشعبي، ساد في أوساط المواطنين اعتبار صادق لزاهة واستقامة حكم انكبّ على القضايا الشعبية الملحة وعمل بصمت على توحيد البلاد. فدانت له الأكثريات وراحت الجماعات والتجمّعات تتسابق في إعلان دعمها وتأييدها لمواقفه.

ومع هذا، رغم البلبلة الوطنية وولاء الجيش المطلق والإجماع السياسي «المبایعات» الشعبية ووضع المنطقة العربية الخاص، بقيت الشهابية أمينة لمبادئ الجمهورية وجوهر الدستور وحقيقة الكيان اللبناني.



رغم ذلك ردّ بعض «منصفيها» بأنها حكم عسكري مقتضٌ
فإلى أي حد هم مصيبيون؟

قلنا إن الشهابية هي قيادة لبنانية. وهي مشروع حرية. وبما أنها قيادة كانت في أساس تكوين الجيش اللبناني، جاز لنا أن ندقق في مدى مقاربتها للحكم العسكري المتقى وبالتألي للديكتاتورية. لهذا سنبدأ بحثنا بتوضيح مفهوم سلطة ومسؤولية الفرد المتولى قيادة الجماعة.

فالرئيس أو القائد وإن كان يعتبر جزءاً غير منفصل عن المجتمع، إلا أنه يمتاز عن غيره بالصلاحيات العائدة إليه. وفي كيفية تعامله مع هذه الصلاحيات يمكن تحديد الحكم الذي يمارسه. في المجال التطبيقي، تسمى هذه الصلاحيات: سلطات. تتنوع لكنها تظل واحدة من حيث طبيعتها. هذه السلطات تسمح للقائد بأن يؤثر في سواه تأثيراً فاعلاً. وهذه القدرة على التأثير هي التي تشكل أهم امتيازات القائد هي السلطة.

من هنا لم يُجز تصوّر قائد مجرّد من هذا العنصر الجوهرى الذي هو أساس سائر عناصر القيادة ومصدرها. إلا أن السلطة التي للقائد لا تعطى له دون مقابل. فالأفعال التي تصدر عنه بموجب الصلاحيات المعطاة له، لا تأخذ مجريها بمعزل عنه، ولا يكون شخصه بمنجاة من عواقبها. إنه يتحمّل مسؤولية كلّ عمل يأتيه وكلّ أمر يصدره. ومسؤوليته، في الحالين، كاملة تامة. ولا يحق له ولا يمكنه التخلّص من عواقب نشاطه، لأنّ هذه العواقب هي ملكه أسوة بالنشاط نفسه. من

يُنبع تشخيص السلطات، ومن هنا يبدأ تطرف الحكم إثر نجاحاتهم، إذ إنهم يردون نجاحات سياساتهم لشخصهم فقط مهما بلغت فعالية فريق عملهم وتأثيره. إن السلطة التي تؤول إلى أحد الناس هي من وجهة نظر عامة، قدرة المرأة على فرض إرادتها، أو هي على الأقل بالنسبة إلى كل سلطة شرعية، حق فرض هذه الإرادة. ينتج عن هذا المبدأ أن الذين لا يتمتعون بهذه الميزة أو الذين يتمتعون بها على نطاق ضيق، يتحتم عليهم واجب الطاعة.



الفصل السادس



مؤسس دولة الاستقلال يصفي إلى مؤسس الجيش اللبناني، الرئيس فؤاد شهاب يتحدث إلى الرئيس الشيخ بشاره الخوري

إن سلطة القائد ترتكز عادةً إما على موافقة الذين تمارس حيالهم أو على وسائل الإكراه المادية والمعنوية التي لديه. والسلطة المرتكزة على الإكراه ظاهرة عادلة وطبيعية إلا أن الظاهرة المعقدة التي تهمنا هي السلطة التي تفرض نفسها. فهل هذا الفرض يتناقض دائمًا مع مفهوم السلطة الديمقراطي؟

ما لا شك فيه أن ممارسة الرئيس لسلطته تخضع لحكم الظروف. فالمعهود التي تسودها الأزمات تتطلب أساليب فعالة، بل قاسية، لا تتطابق مع العهود العادية. فثمة

محاولات وخطى حائرة وتجارب يمكن الإغضاء عنها في السلم، أما في الحرب فلا محل لها على الإطلاق. وإذا كانت السلطة العطوف مرغوباً فيها في عهود الطمأنينة والإزدهار، فالسلطة الحزوم أكثر من ضرورية في الظروف الصعبة.

يروي أندره موروى الحادثة التالية في مؤلفه «محاورات في موضوع القيادة»: «في العام ١٩١٨ فقدت إحدى الفسائل التابعة لقيادي جميع الرتباء وانتقلت قيادتها إلى جندي، فوقف هذا وارتجل خطاباً أكّد فيه لرجاله أن موقفه منهم لن يتبدل. فهو باقٍ رفقاء لهم ولن يمارس سلطة مطلقة ما، بل سيحرص على أن تكون الفصيلة جمهورية صغيرة. فقطاعه الجنود قائلين: دعنا من الخطب والعواطف، وأصدر إلينا أوامرك».

يقول لاكوردير: «لا ينشد البشر سلطة ضعيفة مسايرة، بل يسعدهم أن يقعوا على رجل قوي يمكنهم الإعتماد عليه. فالرجلة الحازمة تشيع الطمأنينة في نفوسهم، أما الضعف العطوف فإنه يشير حذراً وينتهي بإثارة اشمئزاجهم».

وعن القبض على زمام السلطة، قال القديس بولس في رسالته إلى الرومانيين: «ليس من باب الصدفة تمنطق الأمير بالسيف». يتضح إذًا أن الإتجاه العام، عادة، نحو قائد قوي هو في صميم نزوع الشعوب وتوقيها. فأين هو هذا القائد ومن هو؟ وهل تكفي صفة القوة لتبليانه واكتشاف هويته؟ وهل القوة وحدها موجهة مسيرة الأوطان والشعوب؟ وما هو سر نجاح الحكم المرتكز على القوة؟

من مطالعتنا للتاريخ، نجد أن السلطات كانت تتوزع في الأصل انتزاعاً إلا أن السلطة التي تفرض ذاتها ولو بالعنف يمكنها عاجلاً أو آجلاً الحصول على تأييد الذين فرضت ذاتها عليهم وإخلاصهم لها. إذ يكفي لبلوغ هذه النتيجة أن يأتي اتجاهها متفقاً ومصلحة المحكومين. نفهم من هنا أن الحكم المركز على القوة لا يمكن أن يستمر بغير العدالة.

انقسمت الآراء حيال الرئيس العسكري وصُبّت في اتجاهين متناقضين:
١ - خوف على الحريات العامة والقوانين المدنية.

٢- اطمئنان الـ حكم حازمه وجـ ضمانة للمواطنـ.

الاعتقاد بأن الرئيس العسكري هو صاحب مذكرة أكشن

المدني وأنه يتحلى بخصال تميّزه عن سائر السلطات، ذلك لأنّ الجيش مؤسسة تختلف عن سائر المؤسسات. فالمهام التي يضطلع بها ونظام التراتب الذي يسوده والإنبساط الذي ينفح فيه الحياة والنشاط، وحتى الهدم الذي يظهر به، هذه كلّها تجعل منه كائناً يحيى على حدة، وإلى حدّ ما على هامش الأمة، وإن يكن الجيش من الأمة ولها.



الفصل السادس

وفي وصف الدور الإجتماعي لهذا الرئيس، يقول المارشال ليوتوي: «إن السلطة التي يمارسها مرتكزة على القانون ومقررة شرعاً وهي لا تقبل جدلاً أو مساومة». هذا التعريف وهذه النظرة إلى الرئيس العسكري يبدوان متطرفين بعض الشيء خاصة متى تتبهنا المزايا الإيجابية الممكّن توفرها في هذا الرئيس. «فالعسكرية» لا تتناقض مع روح الحياة المدنية وحرياتها.

يقول المؤرخ الفيلسوف جاك بانفيل: «إن المثالية التي تجعل من الكاهن كاهناً ومن العسكري عسكرياً هي أبعد ما يكون عن الخشونة والعزلة الفكرية». فالصحيح أن الجيش يظل مؤئل الذين ما زالوا يؤمنون بالقيم والمبادئ السامية المجردة في عصر تتغير فيه كثير من الناس لهذه وتلك.

وإذا صح أن الإنسان يجتاز في حياته مرحلة تطور تنتقل به من المثالية إلى التشكيك والإرتياح مروراً بالواقعية، فالجندي يظل أبعد الناس عادة عن هذا المترافق. ذلك أن الحياة التي يحيا وال حاجز الذي تقيمه حرفته بينه وبين العالم يصونان فتوته الجسدية ومناقبيته الصافية التي تشـكـل التربة الصالحة لنـموـ المزايا الواجب توافرها في الرئيس العسكري. ييد أن مزايا كل عسكري ونـزعـاته ومؤهلاته التي تختلف تبعاً للمنـشـأ والتربيـةـ والإختصاصـ، لا تـلـبـثـ أن تـجـعـلـ لـكـلـ رـئـيسـ طـابـاـ مـمـيـزاـ.

فهـنـاكـ الرـئـيسـ المـتـسـلـطـ ذـوـ الإـرـادـةـ الـحـدـيدـيـ الذـيـ يـحـرـزـ نـتـائـجـ غالـباـ ماـ تكونـ مـرـضـيـةـ وـمـدـعـاةـ لـوثـقـ مـرـؤـوسـيـهـ بـكـفـاءـتـهـ دونـ أـنـ تكونـ دـائـماـ مـدـعـاةـ لـتـعـقـلـهـمـ بـشـخـصـهـ. وهـنـاكـ الرـئـيسـ الرـسـوـلـ الذـيـ يـؤـثـرـ الإـقـنـاعـ عـلـىـ اـعـتـمـادـ الأـوـامـرـ سـبـيلـاـ إـلـىـ فـرـضـ مـاـ يـرـاهـ صـوابـاـ وـهـوـ يـجـعـلـ مـنـ الـجـدـارـةـ الـخـلـقـيـةـ مـرـتـكـزاـ لـسـلـطـتـهـ وـمـنـ الـقـدـوةـ طـرـيقـتـهـ المـثـلـىـ فـيـ الـحـكـمـ. وهـنـاكـ الرـئـيسـ الـعـطـوفـ الذـيـ يـنـزـعـ إـلـىـ التـقاـمـ وـالـتـسـامـ وـالـذـيـ توـليـهـ السـنـ وـالـخـبـرـةـ سـلـطـةـ وـاعـيـةـ تـقـرـضـ ذاتـهاـ عـنـ طـرـيقـ الإـقـنـاعـ. وهـنـاكـ الرـئـيسـ الدـبـلـومـاسـيـ الذـيـ يـؤـثـرـ التـوـفـيقـ عـلـىـ الـبـيـتـ. أـمـاـ الـحـكـمـ لـكـلـ نـمـوذـجـ أـوـ عـلـيـهـ فـيـظـلـ رـهـنـاـ بـالـنـتـائـجـ وـالـظـرـوفـ.

إن مزايا القائد تجد تكريسها في العمل الذي هو محك الجدارنة ومقاييس كفاءة المرء، العمل الذي هو تلك اللحظة التي يسود فيها التردد والحيرة ويدو الإنسان على حقيقته. ولكن، إذا كانت مزايا القائد تتجلّي في العمل، فقيمتها الحقيقة لا تعرف إلا في الملمات حيث يتضح مدى عمقها ومتانة أساسها.

أما كيف يصل العسكري إلى السلطة إن هو أعرض عن طريق العنف والقوة، ففي كتاب الجنرال ديفغول «حد السيف»، بعض الجواب: «إن موجة من الأعمق تدفع بالرجل الخلوق إلى مقدمة الصفوف» لأن الرئيس العسكري هو بالدرجة الأولى رجل عمل،



يناضل في الحرب والسلم على السواء ضد جمود البعض وسوء نية البعض الآخر. ويفرض ذاته بدينامية قوامها القوة والحركة والإندفاع. إن نشاط الرئيس يجب أن يكون وليد التبصر فهو يتطلب ذكاءً حاداً ولكنه يتطلب بالدرجة الأولى حزماً وأقداماً.

هذا من ناحية إيجابيات عسكرة السلطة السياسية، إلا أن التعريف المثالي شيء وواقع الحال شيء آخر، إذ نادرًا ما يستطع الرئيس العسكري ضبط تعامله مع سلطاته واستعماله لها فيتطرف وبيطش ويعتدى على الحريات ويرتجل المفاهيم والفلسفات ويقود معارك إبادة خصومه ومعارضيه ليبقى هو، وحده، رمز السلطة وسيدها المعهود.

وهذا ما دفع أدولف هتلر في كتابه «عقيدتي» - ص ١٤٧ - إلى القول: «إن عقيدة لا تعرف بالفكرة الديموقراطية للجماعة، وتسهدف وهب هذه الأرض للشعب الأفضل والأمثل، أي للأفراد المتفوّقين، يتوجب عليها منطقياً تبني المبدأ الأريستقراطي ذاته دائمًا فتحتفظ للنخبة بالقيادة والسلطة. هذه العقيدة لا تهتم لفكرة الأكثريّة بل تركز على الشخصية لأن الجماعة لا تخلق، ولا الأكثريّة توجه وتفكّر، وإنما من يفعل ذلك دائمًا وأبداً فهو الفرد المنفرد». إن الناحية الأكثر قيمة في اختراع أو إكتشاف مادي أو روحي، هي قبل كل شيء: «شخص مخترع».

«لِإِعَادَةِ الْعَظَمَةِ وَالْقُوَّةِ لِشَعْبِنَا يَتَوَجَّبُ عَلَيْنَا أَوَّلًا تَعْظِيمٌ

شخص الرئيس وإرجاع حقوقه له». وهذا ما حدا به إلى القول في المؤتمر النازي سنة ١٩٣٥: «الفوهرر هو الحزب والحزب هو الفوهرر. تماماً كما أشعر أن نفسي جزءاً من الحزب فأن الحزب يشعر وكأنه جزء منه».

وفي تقسيمه للأسس التاريخية لسلطة الدولة يقول: «إن سلطة الدولة لا ترتكز على ثرثارات البرلمانات ولا على القوانين التي تحميها ولا على أحكام المحاكم التي تستهدف ترويع من ينكر هذه السلطة وإنما ترتكز على الثقة العامة التي يجب أن تُمنَّع لأولئك الذين يقودون ويفجرون الجماعة».



الفصل السادس



الصمت وحده قوّة.. وكل ما تَبَقّى ضعف

وفي هذه الأقوال ما لا يحتاج إلى أي تعليق.
عندما تتحدث عن هتلر يبرز موسوليني تلقائياً فنقرأ في كتابه «الفاشية» - ص ٢٥ - :
«الدولة الفاشية هي الشكل الأسمى والأقوى للشخصية، هي قوة، قوة تختصر كلّ
أشكال الحياة الخلقيّة والفكريّة للإنسان. من هنا لا يجب حصرها في مجرّد وظائف
هدفها حماية الأفراد، كما تشاء الليبرالية. أنها شكل وقاعدة داخلية ونظام لكلّ
الشخصية يطال الإرادة ويدخل أعماق الإنسان: الدولة هي روح الروح».

إن هتلر وموسوليني اللذين قادا تيار شخصانية القيادة وديكتاتورية السلطة في العصر الحديث فنجحوا حيث أخفق غيرهما وسقطوا ضحية نجاحهما ذاته، شكلاً معاً الحالتين المرضيتين الأكثر بروزاً في واجهات الأمم والشعوب. لذلك كان البحث في منشأ الديكتاتورية وفي العوامل والمناخات التي تساهم عادة في تسريع وصول هذه الممارسة المتطرفة إلى السلطة، ضرورة تفرضها طبيعة وأهمية الموضوع وأصول البحث والتنقيب عن حقائق الأمور.

إن علاقة العامة بالرئيس القوي، «التاريخي» عندما تشبه وإلى حد كبير، علاقة بعض المؤمنين بالله المنقد من «الورطات» والأخطر الهاكلة «في ساعة الحشرة». هذه العلاقة الطارئة تدفع «بالرأي العام» أو «الأكثرية الصامتة» أو بمعارضي ما هو قائم، إلى توسّل «مستبد عادل» أو «صاحب يد حديدية» من أجل إنقاذ البلاد والعباد وإيصال «السفينة» إلى «الشاطئ الأمين».

فمنى وصلت السفينة قفز من فيها إلى الشاطئ المذكور ليصبحوا كلهم ربابنة، وكلهم منقذين. في شرح هذه العلاقة، يشدد مؤلف «قياصرة الغد» على أنه «يجب أن لا يخلط بين الديكتاتورية والطغيان». فالديكتاتورية ليست حادثاً تاريخياً، ولا نظاماً فرض على الشعب عنفاً واقتداراً، ولا استيلاء مغامر على السلطة ليحكم الأمة في عهد للرعب دائم. بل هي على العكس، نتيجة تطور بطيء لا واع تتخلى في نهايتها الشعوب الحرة عن حريتها مختارة لتضعها بين يدي رئيسٍ. وفي النتيجة، بحسب رأي مؤلف «قياصرة الغد»: «ليس فيصر من كان فيصرياً، بل إن الشعب هو الذي حعل منه قصرأً دغماً عنه».

ويلاحظ رينكور أنه «كلما نزع المجتمع نحو المساواة، مال إلى حصر السلطات المطلقة بين يدي رجل فرد. ففي عهود الأزمات الخطيرة وهي التي تستحيل فيها الإرادة الجماعية للأمة، يقوم ممثلو الأمة أنفسهم بوضع دفة القيادة بين يدي ربان واحد». وعلى هذا النحو كان «بنفيل»، مؤلف «تاريخ فرنسا»، يرى الأمور، إذ يقول: «تبثة، الديكتاتوريات من الجماهير ولا يمكن أن تستقيم إلا بضاحها».

ولكن الديكتاتورية في عرض بنفي، خلافاً لما يقول رينكور، هي في الأساس أزمة. إنها حادث. فقد كان يقول: «إن الديكتاتوريات هي حمى تعتري الديمقراطيات التي لم تكن عاقلة». ثم يردف «ل لكن عقلاً فتوفى الديكتاتوريات على أنفسنا». على هذا الأمر يعلق الأستاذ جورج نقاش بقوله: «هذا هو الواقع الذي يمكن رؤيته في كل مكان. وهو ان ممارسة مظاهر السيادة الوطنية إذا كانت مازالت نظرياً عادة للمجالس، إلا أنّ حقيقة السلطة تقللت من أيدي



الفصل السادس

هذه الأخيرة أكثر فأكثر. ولأسباب مختلفة، ولكن مع إتفاق صاعق في الزمن، تتحوّل جميع الديمقراطيات، الكبيرة والصغيرة، نحوً متزايداً في اتجاه «تشخيص السلطة».

ويتابع الأستاذ نقاش قائلاً: «يحدّد نظامنا دستور يعود إلى سنة ١٩٢٦ وهو ينصّ على أن السيادة يمارسها مبدئياً ممثلاً للأمة المنتخبون بينما يكون رئيس الدولة غير مسؤول. هذا في حين أن الحقيقة الراهنة الأولى هي أن كامل السلطات تقريباً إنّتَهت بـأن تجمّعت في يدي رئيس الدولة. الحقيقة الأولى أن لبنان لم يمكن إلى الآن حكمه بطريقة أخرى، وقد يتقدّر حكمه بغير هذه الطريقة. لكن هناك واقعاً آخر أطّلعتنا عليه تجربة ألمية، وهو أن العهدين الرئاسيين الأوّلين بعد الإستقلال إنتهيا بـحوادثين خطيرتين. فهل يعني ذلك أننا معدّون لـ«المغامرة دائمة»؟ أم يعني أن حادثي ١٩٥٢ و١٩٥٨ نجما عن أخطاء شخصية يمكن ألا تتكرّر، عن ظروف يمكن أن يكون عدم تجدیدها متوقفاً علينا؟

في محاكمة العهدين الأخيرين (الطريف أننا في لبنان نسمّي مدة ولاية رئيس عهداً، فكانها ملك تقريباً) كثيراً ما عزّزنا إلى الطموح الشخصي في رؤساء الدولة، وإلى كبرياتهم، وإلى هذا النوع من «دور القمة» الذي يمكن أن يخلقه فرط سلطة لا ثانٍ لها، مسؤولية الأزمتين اللتين غرفت فيها، سنة ١٩٥٢ أولاً، ثم، وبشكل أخطر جداً، سنة ١٩٥٨، التجربتان الأوليان لشرعية انتهت إلى سلطة تجاوزت الحدود.

هذا التجاوز يصبح خطيراً أكثر متى تعلّق الأمر برئيس عسكري يستطيع أن يترجم إرادته إلى فعل وأوامره إلى خط عمل. لذا توجّب على من يقود - كما يقول الجنرال ديفول: «أن يستوحى بواعث عمله من قراره نفسه، من جوهره». وهذا الجوهر يتلقى الرئيس بعضه ولا شك ولكنه يصنع معظمه، إنه يبني بنفسه القاعدة التي عليها تقوم قيادته وترتّز. والبناء صعب وبطيء وتدرّجي يُعاد النظر فيه دون انقطاع ولا ينتهي أبداً. ومع هذا يتوجّب على الرئيس العسكري أن يرتكز على البناء إن هو أراد أن يقوم بعمل مجيد وأن يفرض ذاته وأن يكون مصدر ثقة.

وللخروج بنتيجة نقول: إن الرئيس العسكري لا يحكم بالضرورة «عسكرياً». كما أنه يتعلّق مبدئياً بنص القانون وباحترام الحقوق أكثر بكثير من غيره لأنّه رجل نظام يطمح إلى خدمة الجماعة ويذهب في هذه المهمة إلى حد التضحية. من هذا المنطلق يتضح أن حكم الرجل العسكري خصالاً وانضباطاً وخدمة، يبدو مفضلاً ومرغوباً به. وهذا الحكم هو ما تسمّيه العامة: حكم المستبد العادل وتحلم به منقاداً لها وقاداً يحمي ضعفها وينصف عذاباتها ويحمي حرياتها من الغبن، ولقتها من النهب.

إلا أن الأمر يختلف عندما يتحوّل حكم العسكري إلى نظام بوليسي يقفر رجاله إلى السلطة يغتصبونها، يزورونها بتحويل الأسس الدستورية وتلوين نصوصها وتعطيل الحرريات وكتم الأنفاس وخنق أية معارضة عن طريق حل الأحزاب ومزج ألوان الصحافة لتصبح لوناً واحداً «ملائماً» تطلب لعدالة بحجم القائد وعلى قياسه، وترمز لتاريخ يحوله الطاغية إلى مجرد مذكرة شخصية.

فإن عدنا للشهابية مستهدفين تحديد هويتها وطبيعة انتمائها وانتسابها لتصنيفات أنواع الحكم الذي يقوده عسكري، طلت علينا الحقائق التالية:

- ١ - لا نجد في أيٍ من الـ ٤٩٥ مرسوماً وقراراً، التي تشكل إرث الرئيس شهاب ونتيجة جهده خلال عهده الرئاسي، لا نجد أي إجراء يرمي إلى تركيع حرية أو تقليم أظافر حق، بل على العكس، فإن كلّ ما تناول الحرريات العامة والأساسية إنما تناولها لتحسين جوهرها ودورها ودومها في واجهة الحياة الوطنية.
- ٢ - لم يتعاون الرئيس شهاب من خلال كل حكوماته مع عسكري واحد.
- ٣ - إهتم بالقضاء المدني واعتبره من جملة أولوياته بدليل أن أغليبية، ونکاد نقول كلّ، التنظيمات والقوانين التي أعطت المحاكم امتيازاتها وحصانتها، والقضاء هيبيته، إنما وُضعت في فترة ١٩٥٨ - ١٩٦٤.
- ٤ - ترك الرئيس شهاب الحكم في ٢٣ أيلول بصورة سلمية ودون مشاغبات أو خضّات أو صدامات، ما أكّد تمسّكه بما يفرضه الدستور أو «الكتاب» كما كان يسميه الرئيس شهاب، من ناحية، وما يميّزه عن غالبية الرئاسات التي اقتلعت اقتلاعاً من ٢٣ أيولوها، من ناحية أخرى.
- ٥ - إن الحلول التي تبنّتها الشهابية للمسألة الإجتماعية اللبنانيّة، لم تكن وليدة مشيئتها المنفردة أو تصورها الذاتي، وإنما جاءت نتيجة الدراسات والتحليلات العميقية التي استحوذت على اهتمام فريق العمل الشهابي وطبعت أسلوبه في الحكم وفي الإداره، طيلة عهده، مما يؤكّد الطابع العصري، والنهج العلمي للدولة الشهابية.
- ٦ - إنّ إتهام هذه الدولة بعسكرية «الوسائل» وكثرة «الحشرية» متى تعلق الأمر بقضايا أمن الدولة «وحاتمية» إستقبال الداخل والخارج إلى البلاد وأسس النظام والدستور والجيش والمؤسسات، هذا الإتهام يبدو متسرعاً وبالغاً فيه، متى تعرّفنا على هيكلية الأنظمة الأكثر ديموقراطية في العالم، ومتى فهمنا، ليتنا نفهم يوماً، الأسباب التي ساهمت في جعل حاضرنا، ضحية انفعالنا وانفصالتنا «الوطنيين».